من اجل عراق اقل فساداً!

عادل العامل

يبدأ الفساد، بمفهومه العام، كما اعتقد، عندما يتطلع الواحد منا الى الحصول على اكثر من حقه المحدد وفقاً للجدارة الشخصية والمعيار المتعارف عليه والقانون العام. فيلجأ من اجل تحقيق ذلك لاتباع اساليب غير مشروعة تخرق القانون وتضر بمصالح الغير والمصلحة العامة وتحقق المصلحة الشخصية لهذا الفرد وذلك فساد لانه يفسد المتعارف عليه، او السليم من علاقات الكسب او النجاح.
والامثلة على هذا الفساد كثيرة كثرة التطلعات التي تنطوي عليها النفس والامكانات التي توفرها نشاطات الحياة وعلاقاتها المختلفة-تلميذ يريد ان ينجح من دون استحقاق فيمارس الغش، ورجل لا يريد ان يعيش وفق ما يكسب فيرتشي، ورجل اعمال عينه على صفقة اكبرمن امكاناته المادية ومؤهلاته المهنية فيرشو ويزور ويحتال، وفتاة تستهويها حياة المتعة وحب الظهور التي لا توفرها ظروفها الاسرية الخاصة فتسقط، وشاعر يظن انه المتنبي فيحتال للتمتع بامتيازاته بمختلف وسائل البروز والشهرة، ومدير عام جاءت به الى هذا المنصب الكبير على مؤهلاته الشخصية وظروفه المعيشية اوضاع استثنائية معينة فيحاول تعويض نقصه بما ليس من حقه من المال العام والهيبة الوظيفية، ولاجيء "سياسي" يرى ان المانيا ، مثلاً، تحقق له ما لا يحققه له وطنه التعبان المتحرر حديثاً فلا يسارع الى معاونة وطنه على النهوض ويكتفي بالحنين اليه، وطبيب يكتب لك وصفة دواء من دون ان ينظر اليك او ينتبه للسماعة ومقياس الضغط الموجودين لهذا الغرض، لكن في العيادة الخاصة...، ومسؤول يتذكر جيداً ان الاقربين اولى بمعروف التعيين في وظائف مؤسسته، لان في ذلك خيراً شخصياً له بطريقة ما، وينسى متعمداً ان الذين يغمطون الناس حقوقهم مأواهم جهنم وبئس المصير!
هذا يعني ان حالة الفساد العام، بكل انواعه البشرية، تتمثل في شيئين -فاسدين (وفاسدات طبعاً) افرزتهم تربية اسرية، او ظروف اجتماعية سيئة، ووضع عام مختل، بقوانينه الجائرة ورقابته الضعيفة وعلاقاته النفعية السائدة، يشجع هؤلاء الفاسدين ويكثر من امثالهم ويطبع روح الفساد في الوسط الاجتماعي (ويمكن التيقن من ذلك من استمرار تعاطي الرشوة في دوائر العقار والتوظيف والصحة والخدمات العامة بوجه خاص، حتى مع ارتفاع راتب الموظف والموظفة من نحو دينار في العهد المباد الى ٥٠٠,٠٠٠ دينار او ما يقارب من ذلك اليوم!
وليس هناك بالطبع علاج ناجع للقضاء على هذا الوباء اللااخلاقي، الذي لم ينفع معه التطور الحضاري وارتفاع المستوى المعيشي والتشريع القانوني ولا حتى التعاليم الدينية المقدسة ايضاً، وهو يسبب كما نعلم جميعاً اضراراً فادحة واحياناً مدمرة على صعد الكرامة الانسانية والعمل والانتاج والتقدم الاجتماعي وكيان الدولة بوجه عام. فموظف بسيط مرتش في دائرة عادية يعني عرقلة لمعاملات من لا يدفع رشوة له من المواطنين وتمريراً لحالات غير مشروعة وقد تكون ضارة بالمصلحة العامة لمصلحة من يدفع الرشوة. ويمكننا ان نتصور فداحة الضرر وخطورته اذا ما وجد مثل هذا الموظف الفاسد وهو موجود بالتأكيد في مؤسسة امنية او هيئة تعليمية او دائرة هندسية او مكتب للرقابة على الغذاء او مصنع لانتاج مواد البناء او محكمة او مستشفى او مجلس بلدي او دائرة لاصدار جوازات السفر وغيرها من الوثائق الرسمية.
مع هذا، لا نملك في الواقع الا توجهين للحد من استمرار هذه الظاهرة بشكلها الانفلاتي الراهن، ولا اقول القضاء عليها بالكامل لان النفس الانسانية الامارة بالسوء قد اعيت من يداويها، كما هو معروف، سواء كانت في صدر الاسلام او الان، وسواء عاشت في اوروبا ذات الانضباط القانوني والاخلاقي والعيش الرغيد او في بلدان البؤس في عالمنا النامي.
واحد هذين التوجهين سريع قصير المدى، على شكل حملة وطنية تشارك فيها الدوائر القانونية ومؤسسات الدولة ووسائل الاعلام الرسمية والاهلية لايضاح مخاطر استمرار الفساد وتعارضه مع القيم الاخلاقية والدينية وعواقبه الشخصية على الصعيدين القانوني والاجتماعي، مع تشديد الرقابة الحكومية والاجراءات العقابية والتشهير بمن يثبت عليهم هذا الجرم المخزي، كعامل ردع آخر لغيرهم من ضعاف النفوس، وتكريم العناصر الشريفة الحريصة على خدمة المواطنين من دون مقابل شخصي.
اما التوجه الآخر فطويل المدى يتمثل في توعية وتربية الجيل الحالي والاجيال الناشئة من خلال الاسرة والمدرسة والكلية والمؤسسة ومنظمات المجتمع المدني، المختلفة ، الدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية، على اسس احترام النفس الانسانية والقانون وحق الغير في فرص المنفعة العامة وفقاً لكفاءة الفرد وافضليته ووفقاً لشروط الانتفاع المطلوبة.
ولا بد هنا وقبل كل شيء من عقد مؤتمر تدارسي عام تشارك فيه جميع الجهات المعنية بالامر، على مختلف الصعد الفنية والمهنية وعلى ارفع المستويات القيادية والتنفيذية لمناقشة جذور الفساد واسبابه وتجلياته واحتيالاته المختلفة والسبل العلمية الواقعية لمكافحته وفق خطة طويلة المدى تلتزم هذه الاطراف جميعاً بتنفيذها وفقاً لدورها الفعلي المؤثر في الحياة العامة ومسؤوليتها الوطنية في اقامة عراق جديد انموذج في اخلاقياته وانجازاته وتضامنه الاجتماعي لكل شعوب المنطقة والعالم.

تـــأملات في المـــاركسية

لا وصفة واحدة للصيرورة التاريخية

(١-٣)

د. فالح عبد الجبار

ان كانت هذه الاوراق تدين بالعرفان لأحد ، فهي تدين بذلك ، تحديدا ، للاستاذ كريم مروة. له وحده يرجع الفضل في التفكير باعادة اصدار طبعة عربية جديدة لرأس المال. وله ايضا الفضل في عقد لقاء فكري عن مستقبل الاشتراكية ، في بيروت عام ١٩٩٦, هذان الحدثان كانا بمثابة المهماز للقيام ببعض الابحاث ، واعادة التفكير في بعض الاسئلة.

وها نحن اليوم امام مطلب جديد: التفكير في عموم الماركسية، لا البكاء على طلل دَرَس. ومن جديد ايضا تأتي المبادرة من الاستاذ كريم مروة، الذي لا يكف عن القاء الاحجار في مياهنا الراكدة بعناد مشاكس، لايني يحفز ويحرك، فاتحا ابواب الاسئلة على مصاريعها. وانا هنا ادخل من كوة عسى ان ألحق بركب الاسئلة، في مسالكها الوعرة.
يقول ماركس، في مكان ما، ان طرح السؤال الصحيح هو نصف الجواب. وفي اعتقادي ان السؤال الاساس، هو الآتي:
ما النظرية الماركسية؟ قد يبدو السؤال نافلا، لكنه برأيي جوهري.
هناك اجابة جاهزة، جامعة مانعة، تقول: ان الماركسية نظرية ثورية تتألف من ٣ اقسام هي: المادية التاريخية والمادية الديالكتيكية، والاشتراكية العلمية.الطبيعة والمجتمع والفكر نفسه.
هذا التقسيم المبسط، والشائع، الذي تربت عليه اجيال واجيال من الماركسيين، تقسيم اعتباطي، وزائف، حسب رأيي. اعرف ان هذا القول سيصدم الكثيرين، فهو حكم قطعي بامتياز.
الواقع ان هذا التقسيم الذي ثبت في الادبيات الماركسية السوفيتية عد بمنزلة المقدس. المادية التاريخية (حسب هذا التقسيم): هي تعميم للمنهج المادي على التاريخ. اما التاريخ فهو، حسب المفهوم المتداول، قائم على تشكيلات متعاقبة: المشاعية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية، والاشتراكية.
والاشتراكية العلمية: تنقسم بدورها الى الاقتصاد السياسي للرأسمالية، ثم الاقتصاد السياسي للاشتراكية، منمذجة في قوانين صارمة للانتقال، والتضاد، والتحول. والمادية الديالكتيكية –انها تقوم على اولوية المادة على الوعي، على شمولية التناقض الجدلي (الهيغلي)، وعلى ازواج من المقولات، المادة و الوعي، الجوهر والمظهر، الشكل والمحتوى، الكم والنوع، وهلم جرا.
قلت ان هذا التصوير للماركسية كحقول ثلاثة –فلسفة تاريخ، فلسفة معرفة، ثم اقتصاد سياسي للرأسمالية والاشتراكية، قدم بوصفه كلا معرفيا مكتملا. وقد ثبته الباحثون السوفييت في اقانيم شكلية، ثابتة لا فكاك منها.
الواقع ان هذا التقسيم (الثلاثي) مستمد من مقالة كتبها لينين (مصادر الماركسية الثلاثة) للموسوعة البريطانية **Encyclopaedia Britannica** للتعريف بالماركسية. وهو مقال مكثف ومبسط، مطروح للقارئ العام. ويقصد به توضيح مجالات اهتمام ماركس، وحصرها، قدر الامكان، في حقول محددة. اما ان ماركس كان ماديا، فلا مراء في ذلك. واما ان ماركس طرح نظرة فلسفية للتاريخ. فلا مراء في ذلك ايضا. لكنه لم يكتب دراسة للتاريخ. ولم يكن مؤرخا، ولا فيلسوف تاريخ (سآتي على هذه النقطة مرارا). واما ان ماركس كان ماديا وجدليا، في نظرية المعرفة، فلا مراء في ذلك. لكنه لم يكتب ولم يبحث في فلسفة المعرفة. هناك بالطبع اطروحاته الشهيرة عن فيورباخ (ستة اسطر)، وتعليقاته الشهيرة بشأن ديالكتيك هيغل (بضعة مقاطع). اما كتاب انجلز (الرد على روهرنغ) و"ديالكتيك الطبيعة" فهما تلخيصان لكتابي هيغل: المنطق **Die Logic**)المترجم الى اللغات كلها – الانجليزية مثلا، والعربية ايضا). وللقسم الاول من كتاب هيغل: فينومينولوجيا الروح (او العقل) او "تجليات العقل"، ان شئتم. وقسمه المتعلق بالطبيعة. وان قراءة الاصل الهيغلي، تغني عن هذين (انتي دوهرنغ وديالكتيك الطبيعة)، بل تكشف عن محدودية قراءة انجلز.
قلت ان التقسيم الثلاثي المبسط، للماركسية، على انها "مادية تاريخية" و"مادية ديالكتيكية" و"اشتراكية علمية"، تقسيم مبسط، وان تحويله الى مذهب، او منظومة، كان احد منابع تقويض الماركسية، وثلم حدها النقدي.
النظرية الماركسية هي نظرية تحليل النظام الرأسمالي ونقده، ونظرية البحث عن الامكانات التاريخية لنقد وتجاوز الرأسمالية، بل ان هذا التحليل، انحصر، موضوعيا، في اوربا الغربية، وكرس مادة ابحاثه للفترة من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر.
بنى ماركس النموذج النظري للرأسمالية وتناقضاته، معتبرا اياه نموذجا كونيا (شاملا) برغم ان الرأسمالية لم تكن في زمانه سوى جزيرة صغيرة وسط محيطات هائلة من انتاج سلعي (حرفي) صغير، وانتاج كفاف، ومشاعيات. اما اليوم فان الانتاج الصغير وانتاج الكفاف، ليسا سوى جزيرة صغيرة في محيط الرأسمالية المتلاطم. وهنا مكمن عبقرية ماركس: بناء نموذج نظري لظاهرة تاريخية (تشكيلة اجتماعية –اقتصادية) يستبق اكتمال ونضج هذه الظاهرة نفسها في الواقع.
ان تحليل ونقد الرأسمالية، والبحث عن امكانات تجاوزها تقوم انطلاقا من تطور الرأسمالية ذاتها، تطور قواها المنتجة، وتطور مؤسساتها الاجتماعية والثقافية، كنظام عالمي (وليس نظاماً محلياً داخل دولة) حدا معينا من التطور يتعذر عليها، بعده، الاستمرار.
وبودي القول، هنا، ان مهمة نقد الرأسمالية، وتحليل اشكالها المتطورة، المتحولة باستمرار، والبحث عن سبل تجاوزها، مهمة راهنة. وهي اساس استمرار الماركسية ما بعد ماركس. ولكن كيف هي صورة الرأسمالية في النموذج النظري لماركس؟ او: ما هذا النموذج؟ ازعم بان الصورة النظرية التي نعرفها، اما مشوهة (النسخة السوفيتية الرسمية) واما ناقصة، كما تركها لنا ماركس.
لو عدنا الى خطط ماركس لكتابة "رأس المال" لوجدنا اجابة شافية، ومربكة. شافية لانها (اي الخطط) تقدم لنا البنية النظرية كما ارادها ماركس، ومربكة لأنها (أي الخطط) تكشف لنا عن ان ماركس لم يسعه، خلال حياته، انجاز هذا العمل النظري الجبار. وتركه مفتوحا. وهذا اروع جانب في نظرية ماركس، خلافا لرعب ستالين والستالينيين منه، حيث سعوا الى جعله مغلقا ناجزا، مكتملا، مكتفيا بذاته –على صورة الدكتاتور المغرور الذي يتصور نفسه مركز الكون، نهايته.
لنعد الى الصورة النظرية للرأسمالية كما تصورها ماركس، في هيئة مخطط، وكما اراد عرضها.
هناك عدة خطط لرأس المال، صيغت بين خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر. وقد استقرت اخيرا الى خطة رباعية (برغم ثلاثية هيغل!) وهي:
اولا –رأس المال.
(أ –الانتاج ب –التداول. ج – وحدة الاثنين. د –العمل المأجور. هـ – الملكية العقارية. و – تاريخ نظريات "رأس المال").
ثانيا –الدولة.
ثالثا –السوق العالمي.
رابعا –التجارة الدولية.
اذا تذكرنا هذا التقسيم الرباعي، وهو حجر الزاوية في فهم نظرية ماركس، لخلصنا الى نتيجتين: النتيجة الاولى (بخصوص ماركس نفسه)، انه انجز البند الاول من العمل النظري. فرأس المال بمجلداته الثلاثة يغطي الفقرات من (أ) الى (هـ). والمجلد الرابع (تاريخ نظريات فائض القيمة) يغطي الفقرة هـ.
اما البنود ثانيا (الدولة) وثالثا (السوق العالمي) ورابعا (التجارة الدولية) فلم يقدم عنها سوى ملاحظات واشارات دقيقة ومذهلة (لما فيها من تنبؤات بشأن الشكل الدوري لنشوء الرأسمالية في بلدان زراعية، أي شكل انتشارها من بلد الى آخر)، لكنها ليست مبحوثة بذلك التقسيم العلمي الوارد في المجلدات الخاصة برأس المال.
اما النتيجة الثانية المترتبة على ذلك فهي ان النظام الرأسمالي يقوم على اربعة عناصر مترابطة عضويا، هي الرأسمال، والدولة، والسوق العالمي، والتجارة الدولية. فمعمار العالم، كما اشادته الرأسمالية، هو رباعي المرتكزات. انها تشكيلة كونية.
فالرأسمال، الذي ينمو في اطار قومي، يحتاج الى الدولة، ولا حياة له الا في ظلها وعبرها. وان جريان الاسواق، ونواظم التجارة الدولية، في الاطوار الاولى من الرأسمالية (لا تزال سارية الى حد كبير حتى اللحظة) غير ممكنة الا على اساس بناء الرأسمالية على شكل وحدات قومية (دول) تكون الحامل والناظم لنشاط الرأسمال وعلائقه، لكن حياة الرأسمال انما تكون خارج هذه الوحدات، ولا بقاء له واستمراره الا خارجها ايضا. لم يستطع ماركس دراسة هذه المنظومة الرباعية كلها. هذا اولا، وثانيا ان ما كتبه عن هذا الموضوع (البند الاول مثلا) لم ينشر كله حتى سبعينيات القرن العشرين. فمثلا ان الجروندرسية **Grun-drisse**، التي تعد المكمل الضروري لرأس المال، لم تنشر الا في الثلاثينيات على نطاق محدود، ولم تدرس جيدا. كما ان ماركس ترك لنا مخطوطات ١٨٦٣ ومخطوطات ١٨٦٧ عن الرأسمال (نصف مليون ثم مليون كلمة على التوالي)، التي لم تدرس جيدا ايضا. وهذا يمعن في تعميق نقص اطلاعنا على النظرية الماركسية. ويا له من نقص فادح.
قلت ان ماركس درس الرأسمالية في موطنها الاساس بريطانيا، وليس المانيا، لان النمط الرأسمالي في هذه الاخيرة لم يكن متطورا بعد! ودرس الملكية العقارية (الريع العقاري) في روسيا، لانها قدمت له الظاهرة في شكلها الصافي. ولكن لا الرأسمالية توقفت، وما كان لها ان تتوقف، عند حدود حياة ماركس. ولا بقي المنهج الذي درس به الظاهرة (كأدوات تحليل واستبطان) على حاله. ماركس لا يعترف بالثبات. فالتغير هو الثابت الوحيد. ويصح هذا على الظواهر قيد الدرس، والمنهج (أداة الدرس) التي يعاينها. ما بقي ثابتا هو ضرورة نقد الرأسمالية، المستمر، الدائم، المتغير (تبعا للظروف) والبحث عن امكانات تجاوزها انطلاقا من تطورها هي بالذات، لا من تمنيات مصلح او طوباوي.
والحال ان نقد الرأسمالية اليوم، اما منكفئ (باستثناء هبرماس الالماني ونعوم تشومسكي الاميركي)، واما يعيش على اوهام الماضي وتصوراته (هذا هو حال جل الاحزاب الشيوعية، التي فقدت الرؤية ولا تفعل سوى تكرار جمل عقيمة، من ترسانة اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين).
كتب ماركس اذاً، او درس، التشكيلة الرأسمالية كما بدأت بالنشوء امام ناظريه، واستطاع ان يدرس، بامتلاء، ويقدم لنا العرض النظري، لركيزتها الاولى، الرأسمال. لكنه لم يكتب مجلده عن الدولة، ولا كتب مجلده عن السوق العالمي، ولا كتب عن التجارة الدولية. بتعبير آخر لم تسمح (امه الطبيعة) له بأن يكمل العمل. لكنه كان واعيا لبنية الرأسمالية كمعمار رباعي: رأسمال، دولة، سوق عالمية، تجارة دولية. ان كل مقولات ماركس، عن التشكيلة، عن البنية الفوقية والبنية التحتية، عن القوانين الاجتماعية بوصفها "ميولا" **Tendenzien, tendencies** عن البنية الاجتماعية، وكل ملاحظاته الوجيزة عن الدولة والسوق والتجارة الدولية، تنتمي الى هذا الحقل التاريخي المحدد (العهد الرأسمالي)، ولا تنتمي لغيره. غير ان المدرسة السوفيتية –الستالينية، مطتّه قسرا ليشمل التاريخ كله وليشمل كل التشكيلات، وليشمل كل الظواهر، وهو مط وشمول لا تجده الا عند البابوات المعصومين، او في النظم الدينية، الغيبية.
واعود الى التقسيم الثلاثي التبسيطي الذي وضعه لينين لأجل القراء (او القارئ الوسطي) فأقول انه جرى تحويله الى قفص حبست فيه الماركسية، واضفى عليها ادعاءً شموليا مكتملا (ما ابعد ماركس عن ذلك بتواضعه العلمي المشهود!). ولينين نفسه اسهم في هذا بدرجة معينة. فمن جهة نجد لديه توكيدات قاطعة بأن الماركسية "مرشد" عمل، وانها مفتوحة على كل اتجاهات البحث، الى جانب توكيدات قاطعة بأن الماركسية علم كلي القدرة، وكلي الصحة! ليس ثمة علم كلي القدرة ولا كلي الصحة، خصوصا في المجال النظري الاجتماعي. كل ما لدينا هو فرضيات.
هناك تقسيمات لفكر ماركس تخرج من الاطار الثاني (مادية تاريخية، مادية ديالكتيكية، اشتراكية علمية)، الى اطار اكثر تعددا (من ناحية المواضيع) واقل اتساعا (من ناحية المجال –أي قصر نقد ماركس على الحقبة الرأسمالية المعاصرة لا توسيعه على كل التاريخ، برغم اهمية ملاحظاته التاريخية).
دعونا نعاين وجهات نظر ماركس في الصيغة التالية:
١ – الماركسية والتاريخ.
٢ – الماركسية ونظرية المعرفة.
٣ – الماركسية والمجتمع (البنية الاجتماعية).
٤ – الماركسية والدولة.
٥ – الماركسية والاقتصاد.
٦ – الماركسية والقومية.
٧ – الماركسية والعولمة.
من جديد ينبغي ان انبه الى ان هذه الحقول المتعددة (اوسع من التقسيم الثلاثي) مقصورة على التشكيلة الرأسمالية المعاصرة، فماركس هو منظّر تناقضات الرأسمالية وإمكان تجاوزها. كما ينبغي ان انبّه الى ان هذا التقسيم هو اقتراح جديد لمعاينة فكر ماركس من زوايا عدة، وتلمس مواطن قوته وبواطن ضعفه.
سأتناول هذه الحقول منطلقا من قراءات عديدة انجزتها عقول ماركسية عملاقة في الغرب، استطاعت بفضل انفتاح حقل البحث من دون قيود، ان تبتدع وتعمق. وسيكون اساس التناول، كما هو حالنا دوما (أي كما يجب ان يكون)، هو:
أ – ان نظرية ماركس لم تكتمل في حياته.
ب – ان الظواهر التي درسها في تحول مستمر.
ج – ان منهج دراسة الظواهر في تعمق مستمر بفضل الانجازات الجديدة في علوم المنهج.
هذه الاسس الثلاثة تضع على عاتق الماركسيين مهمة عسيرة: استمرار الاطلاع على كل فرع معرفي جديد، او انجاز جديد في فرع معرفي قديم، ورصد حركته النقدية. وهي مهمة تضطلع بها اعداد هائلة من الباحثين، والممارسين من المختصين بالعمل النظري والفكري، والمختصين بالنشاط العملي في تضافرهم المشترك.
لنأخذ الحقول الثمانية المذكورة اعلاه ونبدأ ب:
اولا –الماركسية والتاريخ
ابتدأت هذا الحقل بعنوان "الماركسية والتاريخ" بدل "المادية التاريخية" عن قصد، حتى لا تضيع نظرة ماركس الحقيقية الى التاريخ او تفقد طابعها الفعلي.
تقدم لنا الستالينية نظرة ماركس الى التاريخ على اساس لوحة ستالين الشهيرة لتسلسل: المشاعية، العبودية، الاقطاع، الرأسمالية، فالاشتراكية. كل تشكيلة مؤلفة من بنية فوقية وبنية تحتية، وطبقات (عدا المشاعية) وتتميز بصراع طبقي. وتصل كل تشكيلة بنمو القوى المنتجة الى نقطة لا تعود علاقات الانتاج تتلاءم معها، فتمزقها، لتنشأ تشكيلة جديدة.
كما قلت سابقا ان مفاهيم البنية الفوقية، والتحتية، وتصادم القوى المنتجة بعلاقات الانتاج، ونشوء تشكيلة جديدة من رحم القديمة مفاهيم تختص في نظر ماركس بنمط الانتاج الرأسمالي، وبه وحده، وليست معممة على كل التاريخ.
لقد كان ماركس على غرار هيغل يرى ان التاريخ البشري، تاريخ واحد، تشترك فيه كل الحضارات، والشعوب، وان هذا التاريخ ينطوي على انماط تقسيم عمل: مشاعية، وعبودية، واقطاعية، ورأسمالية، وايضا شرقية (نمط الانتاج الآسيوي القديم).
هذا التنميط العمومي (المختلف عن نظرية المراحل الخمس) يراد به قول ما يلي:
– وجود تطور ارتقائي في التاريخ البشري.
– ان هذا التطور هو عملية عالمية واحدة.
– ان نمط الانتاج الرأسمالي هو ثمرة التطور السابق.
– ان هذا النمط الاخير ظاهرة جديدة وليست قديمة قدم الانسان.
اكتسب عرض ماركس التاريخ شيئا من ملامح الغبش الصوفي للهيغلية، بخاصة فكرة وجود غائية في التاريخ، أي كأن التاريخ هو ذات تعي نفسها. وهي فكرة انتقدها الماركسيون عموما، لأنها فكرة نافلة.
انتقد الماركسيون اللوحة الخماسية (لوحة المراحل المتعاقبة) التي صيغت في عهد ستالين، وعدت بمثابة القفص الحديدي. لاحظ باحثون كثيرون ان النمط العبودي الذي نشأ في اليونان وروما لم ينشأ في بلدان اخرى، وان نمط الانتاج الاقطاعي لم ينشأ لا في اليونان ولا روما، بل في المناطق الجرمانية (المانيا القديمة، فرنسا، الجزر البريطانية). اما الانتاج الرأسمالي فقد نشأ في بريطانيا وليس في اليونان.
هذا النمط من التناثر لانماط الانتاج (وهي بالاساس انماط تقسيم عمل)، لا يضع رابطة سببية او تعاقبا سببيا بين نشوء العبودية والاقطاع، فالرأسمالية في اليونان او روما القديمة.هناك دوائر حضارية لم تعرف العبودية. واخرى لم تعرف الاقطاع. وبقيت اخرى مشاعية الى يومنا هذا (قبائل استراليا الاصلية قبل الغزو الاوربي). لقد ارادت نظرة ماركس الفلسفية الى التاريخ ان تؤكد فكرة التطور والتناقض، الطابع المادي للتطور، الذي لم يكن مدروسا من قبل.
لنأخذ الرأسمالية:
لقد نشأت في اوربا الغربية (بريطانيا، فرنسا) بالتضاد مع الاقطاع، واقترنت بثورات سياسية حادة، بل دامية.
في السويد، حصل الانتقال تدريجيا الى الرأسمالية وبتسويات، ومن دون ثورات. وفي اليابان تولت الميجي الاقطاعية بنفسها بناء الرأسمالية، لأن البوارج الرأسمالية من اميركا ارادت فتح اسواقها بقوة السلاح للتجارة، فاضطرت الى الانتقال من منطلق حماية النفس. الخلاصة اليابانية ان دولة اقطاعية تتولى الانتقال الى الرأسمالية وتخلق طبقة رأسمالية. هناك انماط لا حصر لها من الانتقال الى الرأسمالية لبقاع لم تشهد عبودية، ولا اقطاعا. هذا التنوع من التاريخ يسخر من أية محاولة لحبسه في ما يشبه جدول الضرب.
الخلاصة ان نبذ فكرة اللوحة الخماسية، و(التشكيلات الستالينية) ومعها فكرة وجود انماط انتقال حديدية يفي ماركس حقه وينجيه من مغبة تعميمات لا شأن له بها. لأن ماركس طرح نظرة فلسفية عامة، هي مجرد اطار عام للنظر، وليس تحليلا مفصلا لكل وقائع التطور التاريخي.
وكما قلت فان ماركس لم يكرس قلمه لدراسة تطور الحضارات برغم انه استشهد بأحوال اليونان القديمة، ومصر القديمة، وحضارة الانكا والمايا. وان الدراسات المعاصرة عن هذه الحضارات، المتاحة لمن يريد ان يطلع، تقدم لنا استخلاصات مثيرة.
عدا عن تثبيت مفهوم التطور العام، والطابع المادي (انتاج الحياة) لهذا التطور، اراد ماركس ان يشدد على تاريخية نمط الانتاج الرأسمالي ونبذ فكرة انه ازلي، ويشدد ايضا على عناصر اختلافه عما سبقه. ويلاحظ ان امكانات التطور في التاريخ تتخذ اشكالا عديدة:
– تطور ارتقائي، تدريجي **Evo-lution**
–تطور قطعي **Rupture**
–تطور خطي (تراكمي –صاعد باتجاه واحد). **(Lineal)**
–تطور دوري (ارتدادي ، ومتقدم في آن **(Cyclical**
هناك ظاهرات في التاريخ تتسم بالتدرج الارتقائي، واخرى بتطور خطي، وثالثة بتطور دوري، ورابعة بتطور قطعي. وما ينطبق على نشوء وحركة الرأسمالية من اشكال تطور، ينطبق على اشكال تجاوزها المحتملة.
لو طبقنا هذه المقولات على انماط الانتقال الرأسمالية او انماط التغير الاجتماعي، لوجدنا امثلة وفيرة، على انتقال هادئ، تدريجي من الاقطاع الى الرأسمالية، ولوجدنا اشكال انتقال قطعية، تخللتها حروب وثورات، ولوجدنا اشكال انتقال خطية، واخرى دورية، ارتدادية، وهكذا. ان هذا التنوع في انماط التطور يعني تعذر وضع وصفة واحدة للتاريخ، لمساره، واشكال تجليه.

هذه الاوراق هي جزء من مبحث عن مستقبل الماركسية اقفل في آب عام ٢٠٠٠، اعددته في ضوء مشروع اعادة نشر "رأس المال" بالعربية، وفي ضوء الاسئلة التي اثارها الاستاذ مروة، جرى تنقيح المتن في شباط ٢٠٠٥..